

CONDORCET
ALEXANDRE KOYRE

كوندرسيه (١)

وعمل كوندرسيه السياسى يتفق تماماً والمبادئ الفلسفية التى رأينا تفصيلها فى كتابه «الوجيز» . ولم يكن تفكير كوندرسيه فى تلك المبادئ واعتناقه لها فى آخر حياته ، وإنما قد أحس منذ بدء حياته الفكرية بحجب لا يقهر للعدالة (٢) وأمن منذ أمد طويل ، وخاصة منذ معرفته لترجو Turgot ، بالنور والتقدم ويقابلية النوع الانسانى لتحسن دائم ، وبواجبنا فى استحثاثات ذلك التقدم ، وهو واجب يمنحنا من ناحية أخرى أعظم ما نشتهي من رضا . ولهذا نشر فى سنة ١٧٧٣ بامضاء مستعار «خطاب من أحد رجال الدين إلى مؤلف قاموس القرون الثلاثة» دفاعاً عن الفلسفة والتسامح وحرية الضمير ضد الاضطهاد والتعصب ، كما نشر فى عام ١٧٨١ تحت اسم الدكتور شوارتز «آراء عن استعباد السود» (٣) ومقطوعات عن «حالة البروتستانت فى فرنسا» وفيها يدافع عن حرية المعتقدات .

(١) الكاتب المصرى عدد ١٨ (مارس ١٩٤٧) .

(٢) أنظر : «Un ermite de la forêt de Sénart», dimanche 22 juin 1777 dans le Journal de Paris No. 173.

« سئل ديموستين : ما أول مزايا الخطيب ؟ فقال : العمل . فقيل له : وما ثانياً مزاياه ؟ فقال العمل — وما ثالثها فقال : العمل . وأنا كذلك أجب ، لو سئلت : ما أول القواعد السياسية ؟ هو العدل . وما ثانياً ؟ العدل . وما ثالثها ؟ هو العدل أيضاً . »

أنظر : Buisson, Condorcet . ص ٥٣ . إن كوندرسيه هو الذى أوحى إلى فولتير ذلك الاحتجاج الشهير على حادث تقيب الفارس دولابار . وفى عام ١٧٨٦ نشر آراءه فى قضية معروفة حينذاك ، وبهذا أنقذ حياة ثلاثة فلاحين كان برلمان باريس قد حكم عليهم ظناً بالتعذيب . وأول ما يأخذه كوندرسيه على مونتسكيو هو إهماله للعدالة .

(٣) فى نيوشاتل سنة ١٧٨١ وفى باريس سنة ١٧٨٦ . الجزء السابع من مؤلفاته ص ٧٠ .

ولقد سار بالطبع من الرياضيات البحتة^(١) أول الأمر، إلى الاقتصاد السياسي^(٢) ثم إلى السياسة بعد ذلك. ونستطيع أن نقول إنه قد بقي رياضياً سواء في السياسة أو في الاقتصاد السياسي. ومنهجه عام؛ فهو يضع القاعدة ويبين شروط تطبيقها، ويستنتج النتائج المترتبة على ذلك؛ أو هو بالعكس يحدد المشكلة ثم يبحث عن حل لها ينطبق مع القاعدة. ونستطيع أن نقول إن كوندرسيه قد عالج موضوع الدستور الواجب وضعه لفرنسا كما يعالج إحدى مسائل حساب التكامل. والنظرية أو البديهية التي تسيطر على علم السياسة في رأى كوندرسيه، والتي يجب أن تسيطر على عملنا وأن توجهه، هي تعريف الانسان بأنه « كائن حساس قادر على القيام بتعليقات منطقية وعلى اكتساب أفكار أخلاقية ». فهو كتلميذ لفولتير^(٣) ولوك Locke يرى « أن الآراء عن الحق والعدالة والواجب، والآراء عن الخير والشر، إنما تولد من تفكيرنا في أنفسنا وفي علاقتنا بالآخرين. وليست هذه الآراء التي تحددها طبيعتنا، آراء مبهمه ولا غامضة وللحقائق التي موضوعها هذه الآراء نفس التأكيد ونفس الدقة التي للحقائق في كل العلوم النظرية. وإذا تعمقنا بعدئذ في قلوبنا فسنجد أن ما للعمل الطيب من جبال، وما للعمل السيء من شناعة وما يتبعه من تأنيب الضمير، إنما هو نتيجة ضرورية لتكويننا الخلقى. »^(٤) وبما أن التكوين الفكري والخلقى للانسان هو واحد لدى جميع

(١) امتدح المبرت ولوجرانج كثيراً من مؤلفات كوندرسيه الرياضيه وهي :
Essai sur le calcul intégral (1756), *Essai d'analyse* (1767-1768).

(٢) لم يكن الاقتصاد السياسى فى رأى مؤلفى القرن الثامن عشر مقصوداً على دراسة، الحقائق الاقتصادية، وإنما كان يشمل العلوم السياسية والاجتماعية برمتها. ولما كان كوندرسيه تلميذاً لتورجو فقد اعتنق مذهبه الذى يعتبر الأرض مصدر الثروة الوحيدة، وحاول أن يطبق الرياضه على العلوم الاجتماعيه. قارن :

Essai sur l'application de l'analyse à la probabilité des décisions rendues à la pluralité des voix (1875).

Tableau général de la science qui a pour objet l'application du calcul aux sciences politiques et sociales (publié par le *Journal de l'Instruction Sociale* en 1795).

(٣) إن مايفسر أثر لوك Locke فى القرن الثامن عشر هو — إلى حد ما — تصريح فولتير فى خطابه السياسيه بأنه من أنصار لوك. وإنما لى أثر لوك فى كتابات فولتير.

(٤) راجع أوراق كوندرسيه الخاصه (١٧٨٩) بمكتبة المهيد :

Papiers personnels de Condorcet (1789) *Bibl. de l'Institut*.

وراجع : F. Quinson, *Condorcet* p. 37

أفراد النوع الانساني ، فينتج عن هذا إذن مساواة أساسية بين الناس بصفتهم أناساً . ولكن هذه المساواة لا تنفي بالطبع كل اختلاف فيما بينهم ولا سيما الاختلافات الطبيعية والاجتماعية ؛ فليس الناس متساوين في المواهب الطبيعية ولا في نعم هذه الدنيا (١) ، ولكنها تتضمن أيضاً ملكية لا تفقد لنفس « الحقوق الطبيعية » التي لا يستطيع حرمان أيّ كان من التمتع بها دون ارتكاب الظلم .

وهكذا نراه منذ عام ١٧٨٧ على لسان « مواطن من الولايات المتحدة » ، يوضح للفرنسيين أنه إلى جانب الأمان والملكية ، توجد المساواة . « وليست المساواة أقل أهمية منهما في كونها أحد الحقوق الطبيعية للإنسان فالناس يولدون متساوين ، وقد أقيمت الجاعة لتمنع عدم المساواة القهرية — وهي الوحيدة التي تأتي من الطبيعة — من ارتكاب أي ظلم دون أن تنال العقاب عليه » (٢) ، وأعلن كوندرسيه في عام ١٧٨٩ تحت اسم فيلولوس أنه « لا وجود للقانون ، ولا وجود للسعادة الحقة إلا مع المساواة المطلقة بين كل المواطنين . » (٣)

وهذه « المساواة المطلقة » تتعارض بالطبع مع الفوارق الوراثية بين مختلف المواطنين ، وتتعارض مع وجود طبقة الأشراف بل مع الملكية . وهي تتطلب دستوراً ديمقراطياً وجمهوريةاً للدولة حيث إن حرية المواطنين والمساواة بينهم مشتقة من حقهم المتساوي في العمل على إقامة قوانين تنظم الدولة . وهكذا يقول

(١) يرى كوندرسيه أن إلغاء الامتيازات الوراثية ونشر العلم سيخففان بالضرورة ، من عدم التساوي في الثروة ، وذلك شرط لا بد منه لقيام ديمقراطية حقة ، إذ أن هذه تتناقض مع الثروة العظيمة والفقر الشديد .

(٢) *Lettre d'un citoyen des Etats-Unis à un Français sur les affaires présentes, Œuvres IX, p. 102, Buisson, p. 31.*

لما كانت حقوق الناس الطبيعية بصفتهم بشراً هي واحدة بالنسبة للجميع فينتج عن ذلك أن القوانين الأساسية لكل الجماعات الانسانية يجب أن تكون واحدة . فما هو حسن بالقياس إلى رجل فرنسي هو حسن كذلك بالقياس إلى أمريكي أو إلى روسي . وظروف التطبيق هي وحدها التي تتغير بتغير الجو والأعمال . . . الخ ، ولكن المبادئ لا تتغير . وأما أولئك الذين يقولون بالفروق وفقاً للتاريخ والمعادن والدين فهم في الواقع حماة الأخطاء ومعارضو التقدم . ومن هنا يستنتج فلاسفة القرن الثامن عشر احتمال التشريع للجنس البشري بأجمعه .

(٣) *Première lettre d'un gentilhomme à M. du Tiers-Etat, :*

Œuvres IX, p. 227, Buisson p. 32.

كوندرسيه حتى من قبل الثورة في كتابه « حياة تورجو » : « الدستور الجمهورى هو خير الدساتير » . (١)

ويكاد هذا أن يكون أمراً شائعاً ؛ ففلاسفة القرن الثامن عشر — ماعدا فولتير — لم يتشككوا إلا نادراً في إمكان الكمال في الدستور الجمهورى (٢) .
وأما ما تشككوا فيه فهو إمكان تحقيقه في دولة كبيرة . ويبدو أن التاريخ ، قديمه وحديثه ، تاريخ روما وتاريخ إنجلترا ، قد أيد الشك لديهم .

وأما كوندرسيه — ولم يكن فريداً في ذلك كما نعلم — فيرى أن التجربة ، الأمريكية تثبت عكس ذلك ، حيث ظهر أن النظام الجمهورى ، ولو في صورة « فيدرالية » ، أمر ممكن في دولة كبيرة .

وربما استطاع المرء أن يذهب إلى أبعد من ذلك . ولكن الديمقراطية المباشرة أمر مستحيل أما إذا كان المقصود بكلمة « ديمقراطية » دستوراً ينتخب فيه المواطنون جميعاً نواباً مكلفين بتمثيلهم وبالتعبير عن إرادتهم أمام مجلس عام يمثل الأمة : أما إذا كان الأمر كذلك ، فمن السهل أن نرى أن مثل ذلك الدستور يلائم الدول الكبرى ، ويمكننا أن نطبقه حتى على أوسع الامبراطوريات بتكوين عدة مجالس تمثيلية . وهذه الطريقة نهى لتلك الامبراطوريات كياناتاً لم تستطع إحداها أن تناله حتى الآن ونهى لها في نفس الوقت وحدة فردية في الاتجاه ، وحدة لا يمكن تحقيقها بواسطة الدساتير « الفيدرالية » . (٣)

وستقل الصعوبات التي تعترض إقامة نظام جمهورى لو اكتفى — بدلا من الجمهورية الديمقراطية — بإقامة نظام جمهورى غير تام تماماً ، يكون فيه حق الانتخاب مقصوراً على الملاك من المواطنين . وإن في هذا التصديق لمنافاة للحق

(١) رابع : Vie de Turgot, *Œuvres* V, p. 209. Notes sur Voltaire, *Œuvres* IV, p. 393.

وفيه يقول : « مامن أحد يقول أن الملكية خير من الجمهورية . اللهم إلا إذا كان الرجل من الرقيق . ففي الجمهورية يتمتع الناس بقوانين حسنة أساسها حقوقهم الطبيعية وفي ذلك النظام يكون الناس في حمى أى استبداد خارجي » .

(٢) وحتى مونتسكيو نفسه يرى أن الدستور الجمهورى خير الدساتير . ولكنه للأسف قام على مبدأ الفصلية السياسية ، أى على حب المواطن لبلده ، مما لا يمكن تطبيقه في دولة كبيرة .

Notes sur Voltaire, *Œuvres* IV, p. 393. — Assemblées provinciales, (٣) *Œuvres* VIII, p. 127.

الطبيعي بمعناه الحرفي (١) . ولكن التجربة التاريخية تدلنا على أن طبقة العمال في المدن ، ولا سيما في المدن الكبرى ، هي التي كانت دائماً عماد الديكتاتورية والاستبداد . وهنا أيضاً نجد المثل في التجربة الأمريكية . ونرى كوندرسيه يعطي هذا التحذير للفرنسيين باسم بورجوازي من نيوهفن : « لو أعطيتم حق التصويت للمواطنين جميعاً فقراء وأغنياء ، فان نفوذ الأغنياء سيكون أظهر وأعظم في المجلس الناتج عن ذلك مما لو كان في مجلس أقل عدداً انتخب أعضائه مواطنون من ذوى الثروات المتوسطة لا المعدمون » . (٢)

وإذن تقتصر حق الانتخاب على الملاك بشرط أن يكون معدل الثروة منخفضاً انخفاضاً كافياً ، سيأتي في آخر الأمر بالفائدة لعديهي الملكية . ذلك لأن الطبقة المتوسطة ، لا الفقيرة جداً ولا الغنية جداً ، هي صاحبة المصلحة الكبرى في أن يسير الحكم في الدولة سيراً حسناً .

وضرورة الامتلاك ، والحذر من قتل الجمهور في المدائن . هي ملامح عامة نراها لدى كتاب ذلك العصر (٣) فلميست هي بأى حال مما يميز أفكار كوندرسيه . وأما ما يميزه فهو تقديره ليوم ١٤ يولييه ، وهو القائل : « عند ما استولى شعب باريس على الباستيل أثبت نضجه السياسي وجهه للحرية . وبذلك أصبحت الجمهورية احتمالاً ملموساً بعد أن كانت مثلاً أعلى بعيد التحقيق . وأصبح بعدئذ من المعقول أن

Assemblées provinciales, *Œuvres* VIII, p. 127 (١)

« حق المواطن ، هو الحق الذي تهبه الطبيعة لكل رجل يسكن بلداً ما في أن يشارك في وضع القواعد التي يجب أن يخضع لها السكان . »

Lettres d'un bourgeois de New-Haven, *Œuvres* IX, p. 12 (٢)

راجع أيضاً : L. Cahen, *Condorcet et la Révolution Française*, Paris, 19, p. 138.

(٣) الديمقراطية لدى جيفرسون La démocratie Jeffersonienne هي ديمقراطية ملاك . ويرى الفيزيوقراطيون (القسائلون بأن الأرض وحدها هي منبع الثروة) أن ملاك الأرض هو أساس البلد لأنه هو الذي يجعلها تعيش . وأما الفقراء والمحتاجون فهم لا يساهمون في حياة البلد . ثم إنهم مستعدون لبيع أصواتهم لمن يدفع فيها أعلى ثمن ، وذلك اعتبار لا يتخلو من وجهة . وبالاختصار ليس للرجل الذي يعتمد على آخر ليعيش الحرية الكافية ليمارس حق الانتخاب ، أى حق السيادة .

راجع : D. Mornet, *La préparation intellectuelle de la Révolution Française*, Paris 1933.

يعمل المرء لإقامتها (١) بوضع دستور لفرنسا يكون ديمقراطياً من أساسه .

ولن نبسط هنا عمل كوندرسيه السياسى بالتفصيل ، ولا نصيبه فى حوادث الثورة ؛ إذ لو فعلنا هذا لذهبنا بعيداً جداً . ويكفينا بضع كلمات وبضع وقائع مختارها بقدر ما تكشف لنا عن فكره . (٢)

لم يكن كوندرسيه عضواً فى الجمعية الوطنية — فقد كانت آرائه تسبق بكثير آراء ناخبه — ولم يقدر هو أعمالها ، وانتقد بشدة روحها المشوبة بالخوف والمضادة للديمقراطية (٣) ، وبطئها فى إعلان حقوق التصريح الانسان ، بل انتقد ذلك التصريح ذاته (٤) والدستور الذى وضعته لفرنسا ، ذلك الدستور الاقطاعى . ورغم ذلك فأمام الفوضى المتزايدة ، وأمام انحلال الدولة ، وأمام أعمال الرجعية التى كانت تعود إلى الظهور شيئاً فشيئاً ، قرر كوندرسيه أن يدافع عن الجمعية التأسيسية ، وأن يدعو الوطنيين للالتفاف حولها ؛ إذ لو فقدت ثقة الأمة لضاع كل شئ . ولن تستفيد الجمهورية من الفوضى — وليست فرنسا للأسف ناضجة للديمقراطية ، فهى ملكية وليست جمهورية — وإنما سيعود الاستبداد . ولهذا نشر بالاتفاق مع سييس Siéyès ، قبل هروب الملك عند فارين ، منشوراً عدد فيه ما تتعرض له الحرية من أخطار ، ثم دعا الوطنيين إلى أن يعلنوا خضوعهم — بمحض إرادتهم — للدستور الفرنسى . . .

(١) راجع : L. Cahen, p. 138

(٢) L. Cahen, *Condorcet et la Révolution Française*. Allendy, *Condorcet, guide de la révolution*. H. Sée, *Condorcet, ses idées et son rôle politique*, *Revue de Synthèse Historique*, 1905

(٣) وأخذ عليها هو و Siéyès رغبتها فى منع النظر فى تغيير الدستور لمدة عشر سنوات وذلك خطأ لا يفتقر ، فليس لأحد أن يشرع للمستقبل .

(٤) ويرى كوندرسيه كما يرى صديقه جفرسون Jefferson أن إعلان حقوق الانسان أهم من الدستور نفسه فهو ليس مقدمة له وإنما أساس له . ولذلك فهو يصر على صفة الملنية لذلك الاعلان : فهو إعلان لحقائق واضحة ، يمدل بها من ذاتها . وهو ليس بمرسوم أو قانون يعبر عن إرادة أحد ، وإنما هو تفسير العقل عن نفسه . وعند ما يؤكد ذلك الاعلان القول : « نرى من الواضح . . . » فانه يحدد ما يقول به العقل . وأولئك الذين لا يرون هذا الوضوح فانهم غير جديرين بأن يتمتعوا بالحقوق التى يقول بها ذلك الاعلان .

ولم ينجح المنشور ، إذ قوبل بمقابلة سيئة من أحزاب اليمين ومن أحزاب اليسار . ومن جهة أخرى ، فقد قنب هروب الملك — وقد عرف في باريس في ٢١ يونيو سنة ١٧٩١ — الموقف رأساً على عقب ، وأمسى العرش خالياً وبقيت فرنسا قرابة شهر بلا ملك . وعد كوندرسيه ذلك فرصة نادرة للتخلص من الملك ولتحويل الأمر الواقع إلى أمر قانوني . فأعلن كوندرسيه^(١) أن الملك قد فسخ العقد الذي كان يربطه بالأمة ، وقد حنث في اليمين التي حلفها بالاخلاص للدستور . بل لقد ارتكب الخيانة بمحاولته مغادرة فرنسا والانضمام إلى أعدائها . وإذن فهو قد نزل عملياً عن العرش ، وقد أحل فرنسا من كل واجب حياله (وحيال الدستور الملكي) . ففرنسا حرة إذن في اتخاذ نظام جمهوري ، أي نظام تكون فيه السلطة التنفيذية مسؤولة أمام الأمة . وذلك أمر يمكن التنفيذ جداً . ألا يوجد أمامنا الدليل الواقعي على أنه من الممكن الاستغناء عن الملك — وذلك أن يتفق في نفس الوقت « مع العقل ومع الكرامة الانسانية » ، على حين أن الوراثة وعدم مسئولية السلطة هي اعتداء على الشعب وعلى حقوقه ، وكل ما يقال للدفاع عن الملكية إنما هو أدلة خادعة ؛ « فيقال مثلاً إن الدولة في حاجة لملك ليحمينا من وجود طاغية ، ولكن الشعب الحر يعرف كيف يدافع عن نفسه . ومن ناحية أخرى ففرنسا واسعة جداً ، وإذن فليس هناك ما يخيفنا من أن يتحول معبود العاصمة إلى طاغية في الأمة » . أما عن تنظيم السلطات فليس علينا إلا أن نجعل الشعب ينتخب وزراءه ويجعلهم مسئولين أمام المجلس . وبهذا لا نخشى أن يجمع المجلس كل القوة في يده ؛ كما يمكن ضمان الاستقرار وقوة السلطات بانتخاب الوزراء لمدة طويلة — عشرين سنوات مثلاً — مع تقرير عدم إقالتهم إلا كل سنتين (وكل مجلس ينتخب جديداً يعطى تصويتاً لكل وزير) وإذا لم نرد هذا النظام فبمقدورنا أن نجد غيره وليس ذلك يستعصى^(٢) . ومن المعروف أن فرنسا لم تصنع إلى نصائح كوندرسيه ، فقد كانت فرنسا ملكية وبقيت كذلك . وأعيد الملك إلى العرش في شهر يولييه ، وكان ذلك خيبة أمل لكوندرسيه ودرساً له لن ينساه .

(١) Avis aux Français sur la Royauté, N° 1 du *Républicain*, : راجع (١) juillet 1791; Buisson p. 74.

(٢) راجع : F. Allendy; L. Cahen (سبق ذكره) .

ولما انتخب كوندرسيه عام ١٧٩١ عضواً في الجمعية التشريعية أعلن إخلاصه التام للدستور . وهو دستور غير كامل بلا شك . ولقد أخطأت الجمعية التشريعية بإصدارها حكماً على المستقبل ، إذ منعت تعديل الدستور لمدة عشر سنوات . ولكن الأمة قد قبلته ، وإذن فهو القانون ، وهو المعبر عن إرادتها العامة (١) وتجب له الطاعة ، وليس لأحد أن يرفض ذلك الواجب . ومن ناحية أخرى فليس الدستور شراً كله ، إذ هو يضمن حقوق المواطن ويسمح بالقيام بذلك العمل الضروري الذي لا تقوم الديمقراطية بدونها ، ألا وهو تنظيم التعليم العام . فبتأسيس المدارس وبتعليم الشعب نستطيع إذاعة النور وهدم الخرافات . وبهذا نعد الأرض لاقامة الجمهورية .

ومن المعروف أن مشكلة التعليم العام هي من أهم ما شغل أفكار رجال القرن الثامن عشر . فلقد آمن « الفلاسفة » بنعم التعليم وقوته . ويقول ديديرو « تعليم أمة هو تحضيرها . . . والجهل هو نصيب الرقيق والمتوحشين » (٢) « إنه لكفر منا أن نترك أحداً من إخواننا فريسة للجهل المفروض عليه » . هكذا يقول ميرابو إلى مارجراف دي باد وهو يبين له أن « التعليم العام هو أول وأهم الواجبات على الحاكم العادل » ، وأنه من مصلحة الدولة طبعاً نشر التعليم . ومن ناحية أخرى فإن المساواة المدنية تتضمن تعليم الشعب . فهذا التعليم إذن واجب على الدولة وحق للمواطن ، بل إنه حق « لكل مخلوق إنساني . . . فانه يحصل على حق التعليم عندما يمتنع الحياة » . ولهذا يجب أن نفتح أبواب التعليم للجميع « لكل أبناء الدولة » كما يقول ديديرو ، لا للأغنياء فحسب (٣) وإذن فكوندرسيه لا يأتي هنا بجديد . فلم يكن الدور الذي قام به ، كما رأينا ، دور المبتكر لآراء جديدة ، وإنما دور من ينظم ويجمع ويوحد مذاهب عصره ، ثم يدفع بها إلى خاتمتها المنطقية . هو لا يأتي بجديد عندما يعلن في مذكراته الخمس عن التعليم العام التي نشرها في سنة ١٧٩٠ في مكتبة « الرجل

(١) يؤمن كوندرسيه بهذا أشد الإيمان . فليس لأحد الحق في أن يشور ضد الأمة ، وإرادة الأمة ، حتى ولو كانت خطأ ، هي القانون . ولهذا فهو ينتقد بمرارة حزب الجبل في مؤثرته على المؤتمر الوطني .

(٢) Diderot, Projet d'une université, Œuvres III, p. 429-30

(٣) راجع : L. Cahen p. 326 (سبق ذكره) .

العام» (١) وفي « تقرير ومشروع قانون عن التنظيم العام للتعليم العمومي مقدم إلى الجمعية الوطنية» (٢) عام ١٧٩٢ أن « التعليم العام واجب على الجماعة نحو المواطنين» (٣) « واجب تقتضيه العدالة وتفرضه المصلحة العامة للجماعة بل للانسانية بأكملها » ، وأن الغرض منه أن يهيئ لكل مواطن « المقدرة على تحسين صناعته ، والمقدرة على القيام بالوظائف العامة التي من حقه أن يعين فيها ، وأن ينمي فيه كل المواهب الطبيعية . وبهذا يقيم بين المواطنين مساواة حقيقية ، ويجعل المساواة السياسية المعترف بها في القانون أمراً واقعياً » . (٤) ويعترف كوندرسيه اعترافاً صريحاً بالصلة بين الحق في المساواة والحق في التعليم في « مشروع عن تصريح بالحقوق الطبيعية المدنية والسياسية للناس » عام ١٧٩٣ . ويأتى فيه الحق في التعليم في مكان جليل بعد الحقوق الطبيعية وهي « الحرية ، المساواة ، الأمن ، الملكية ، الضمان الاجتماعى ومقاومة الاضطهاد» (٥) يجب أن يتساوى « أبناء الأمة » أمام التعليم وأن يتمكنوا جميعاً من التعليم . وليس معنى هذا أن يحصلوا جميعاً على تعليم واحد ، ولكن شيئاً من التعليم ضرورى للمواطن . ويجب لهذا أن يكون إجبارياً . ولكن ليس من الضرورى بل ليس من الممكن تعليم الناس جميعاً تعليماً ثانوياً أو تعليماً علمياً عالياً . فهذا النوع الأخير من التعليم لا يناسب بطبيعته إلا صفوة من الناس امتازوا بمواهب خاصة . وهذا التفريق الذى لا معدى عنه لا يمس المساواة الأساسية بين الناس على شريطة أن يكون الاختيار ، ولا سيما في درجات التعليم العليا ، متوقفاً على

(١) مكتبة « الرجل الصام » هي مجموعة كتب في تحليل أشهر المؤلفات الفرنسية والأجنبية ، الخاصة بالسياسة عامة ، وبالتشريع والشؤون المالية والزراعة والتجارة ، والحق الطبيعي والصام بصفة خاصة . . . وكانت تصدر في باريس لدى الكتيبي Buisson . وكان ينشرها كوندرسيه بمعاونة de Peyssonnel فنصل عام ساقى لفرنسا في سميرن ، وبمعاونة Le Chapelier نائب في الجمعية الوطنية . وتشمل تلك المكتبة ثمانية وعشرين مجلداً .

(٢) في يومى ٢٠ و ٢١ أبريل سنة ١٧٩٢ .

(٣) Mémoires sur l'instruction publique, Œuvres VII, p. 169

وراجع نفس الكتاب صفحة ١٧٠ وفيه : « عدم التساوى في التعليم هو أحد الأسباب الرئيسية للاستبداد . »

(٤) Rapport, Œuvres VII, p. 449-451

(٥) المادة ٢٣ : « التعليم هو ضرورة للجميع وهو دين للجماعة نحو كل أعضائها »

راجع : Œuvres XII, p. 417-22. Buisson, p. 109

الكفاية لا على المركز الاجتماعى أو المادى للتلاميذ أو لذويهم . وبعبارة أخرى يجب أن يمكن كل تلميذ وهووب من الوصول إلى أعلى درجات التعليم مهما كان حال ذويه . ومن هنا وجب أن يكون التعليم مجاناً فى كل درجاته .

وخطة تنظيم التعليم العام التى وضعها كوندرسيه (١) ، وهى خطة غاية فى الجراة والاقدام (٢) ولم يتحقق منها إلى اليوم إلا بعضها ، مؤسسة من ناحية على معانى الحق والواجب ، حق الفرد وواجب الجماعة . وقد لخصناها آنفاً ، ومن ناحية أخرى على فكرة الاختيار والتقدم : اختيار المواهب المبعثرة فى الأمة حتى نوجهها لخدمة التعليم وتقدمه وهو صنو التقدم العام . وفى المدرسة وبالمدرسة نستطيع تهيئة المستقبل ، ذلك المستقبل الذى يراه كوندرسيه فى الجمهورية الديمقراطية العادلة التى تتجه بكليتها إلى التقدم أى إلى المستقبل . وهذا الاهتمام بالمستقبل ، وهذه الرغبة فى تركه مفتوح الأبواب هى التى أوحى إلى كوندرسيه مشروعاته الدستورية ؛ إذ أخذ يقتنع بالضرورة القصوى لوجود مؤسسات دائمة فى الجمهورية ، وللعمل على إقامتها بأقصى ما يمكن من السرعة مما يضمن استقرار الجمهورية . وبعبارة أخرى اقتنع بضرورة وضع دستور جديد نهائى ، كما آمن أيضاً باستحالة إبقاء ذلك الدستور كأنه نص مقدس . فالماضى

(١) يرى كوندرسيه وجوب إنشاء خمس درجات للتعليم :

- ١ — تعليم ابتدائى إجبارى للجميع .
- ب — تعليم ثانوى « للأولاد الذين يستطيع آباؤهم الاستغناء عن علمهم مدة أطول » .
- ج — المهاد التى يكون التعام فيها كاملاً ويتخرج فيها معلمو المدارس الثانوية والابتدائية (وهى توازى الآن مدارس النورمال) .
- و — الليسه « حيث تدرس جميع المواد مع التبحر فيها . وفيها يتخرج العلماء والأساتذة » (وهى تماثل الآن الكليات ومدرسة النورمال العليا) .
- هـ — الجماعة الوطنية للعلوم والفنون وهى مؤسسة للبحوث أو أكاديمية تعمل على تقدم العلم وتكون فى الوقت نفسه الشبان الذين يصبحون فيما بعد أعضاء الأكاديمية .

(٢) ينصح كوندرسيه بجعل التعلم حديثاً وبالاهتمام خاصة بالعلوم واعتار الفرض من التعليم تنمية الذكاء وملكة النقد لدى التلاميذ بدلا من إعطائهم علماً ومجهزات . ولا يفرض شئاً كأنه العقيده حتى إعلان حقوق الانسان . ولا يدرس الدين مطلقاً بالمدارس العامة ، فالدين مسألة خاصة بالمواطن وليس للدولة أن تتدخل فيها . وترك التربية للأسرة إلا فيما يختص بالتربية الوطنية التى تهدف إلى تنمية الاحساس بالواجب نحو الوطن ونحو الاسانية ، وإلى تنمية معنى المساواة والشعور بالاخاء وضرورة العدالة .

لا يسيطر على الحاضر ، والحاضر لا يسيطر على المستقبل . وليس لأحد أن يشرع لأبنائه . ولهذا كان مشروع الدستور المسمى «الدستور المجرنديني» - وهو الذي قام بوضعه بمعاونة توماس بين (١) - وقدمه إلى المؤتمر الوطني في ١٥ فبراير سنة ١٧٩٣ ، متضمناً مواد تسمح باعادة النظر فيه كل عشرين سنة .

وكان كوندرسيه جد فخور بعمله . «وضع دستور لبلد شاسع (مساحته حوالي ١٢٠,٠٠٠ كيلومترا مربع) ، ويسكنه نحو ٢٥ مليون نسمة ، دستور مؤسس على مبادئ العقل والعدالة وحدهما مما يضمن للمواطنين تمتعهم التام بحقوقهم ، ثم تنظيم أجزاء الدستور بحيث تسمح ضرورة الطاعة للقوانين وخضوع إرادة الفرد لارادة الجماعة ، بوجود سلطة الشعب ووجود المساواة بين المواطنين كما تسمح بممارسة الحرية الطبيعية ، تلك كانت المشكلة التي وجب علينا حلها » (٢) وهي المشكلة التي يفخر بأنه حلها .

ولكن دستوره الكامل لم يكن عملياً للأسف ؛ فهو بما فيه من حق أخذ رأى الشعب بالاستفتاء ، وهو حق لا حد له عملياً ، وبما فيه من توازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وهو توازن يتسلل إلى الدولة بدعوى المحافظة على سلطان الشعب (فالشعب ينتخب الوزارة مباشرة ولا تستطيع الجمعية التشريعية إقالتهم إلا بحالتهم إلى محكمة وطنية) ، غير ممكن التطبيق ، ولو نفذ لجعل فرنسا كلها نادياً دائماً للمناظرات *debating club* . وليس من العجيب إذن أن يرفضه المؤتمر الوطني ، وأن يفضل عليه الدستور الذي وضعه حزب الجبل . (٣) ومن ناحية أخرى كان من الضروري أن يرتفع صوت كوندرسيه عالياً بالاحتجاج الشديد (٤) إزاء الانقلاب الحكومي الذي قام به حزب

(١) كان أثر T Payne في كوندرسيه عظيماً للغاية . ولقد درس M. G. Chinand أثر الأمريكين والآراء الأمريكية في فرنسا . تراجع مؤلفاته .

(٢) Exposition des motifs, *Ceuvres* XII, p. 335

راجع أيضاً: L. Cahen (p. 471)

(٣) وهو دستور لا يفضل من الوجهة العملية إلا قليلاً ، ولهذا لم يطبق قط . وقد قرر المؤتمر الوطني عام ١٧٩٣ « أن حكومة الجمهورية هي حكومة ثورية ويجب أن تبقى كذلك » .

(٤) راجع *Lettre à la Convention Nationale* « عندما لا يكون المؤتمر حراً ، فإن ما يصدره من قوانين لا تلزم المواطنين . »

الجبل ، وهو احتجاج كان كوندرسيه أول من يعلم أنه يوقع به وقية اتهامه .
ومنذ ذلك الحين لم يكن له من عاصم إلا الهرب ، وكتب كتابه الرائع
« الوجيز » الذي تكلمنا عنه طويلا ، وهو هارب محتف مهدد بالموت . وذلك
الكتاب هو في الوقت نفسه وصيته وصك إيمانه ، إيمان رجل مخلص لفكره
إيمان فيلسوف ، في العقل وفي التقدم . (١)

و« الوجيز » ، كما رأينا ، نافذة مفتوحة على المستقبل ؛ وهل كان يرجى أن
يكون غير ذلك ؟ أليست النظرة إلى المستقبل أو توقع المستقبل ، هي ما يميز
التفكير الانساني ؟ أليس تحديد الانسان للمستقبل . وتحديد نفسه هو ما يميز عمله ؟
وهكذا أبانت فلسفة القرن الثامن عشر في شخص كوندرسيه ، أن المرء ، ذلك
المخلوق العاقل ، حين يفضل المستقبل على الحاضر فانه يؤكد حرية ويحققها .

الكسندر كوابه

نقلها عن الفرنسية مصطف كامل فوده

(١) ولكن القوم رجعوا إلى الحق ، ففي يوم ١٣ جرمينان من السنة الثالثة للجمهورية
«قدم دونو Daunou مشروع مرسوم يصرح للمؤتمر بالحصول على ثلاثة آلاف نسخة من
كتاب كوندرسيه الذي نشر بعد وفاته» ، وقد ووفق عليه بالاجماع وقال وهو يقدم مشروعه
لتمس ألف كوندرسيه كتابه في حال بلغ فيه نسيانه لنفسه ولآلامه درجة أن لم يتأثر كتابه
بشيء منها ، فلا شيء في ذلك الكتاب يشعر بالأحوال المروعة التي كتبت فيها . وهو لا يتكلم فيه
عن الثورة إلا بكل حماسة . وأنا لئزى أنه لم ينظر إلى اضطراره الشخصي إلا باعتباره كارثة
شخصية يكاد منها يكون مستحيلا في مثل تلك الحركة العظيمة التي جابت الخير للجميع .
راجع كتاب Buisson عن كوندرسيه ص ١٩ Paris, Alcan . ولقد كان دونو على حق :
فان كارثته الشخصية ، بل كوارث الثورة كلها لم تهدم إيمان كوندرسيه وثقته . ومات
كما عاش فيلسوفا .